الفصل الثانى

البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى

إذا كان الأمن القومى العربى لا يمكن النظر إليه وتحليله بدقة إذا أغفلنا المنظور الدولى ، وبخاصة فى إطار نشاط الأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام بصورها المتعددة ، فإنه من البديهى أن يتم تحليل البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى ، وبعبارة أخرى أنه من الضرورى دراسة وضع دول الجوار الإقليمى للمنطقه العربية للتعرف على تلك الدول ، ومدى تأثيرها على الأمن القومى العربى ، ولاشك أن تأثير العوامل الإقليمية أكثر وأكبر على الأمن العربى بحكم الجوار ، وتداخل وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية ، وتفاعل العوامل الثقافية والاجتماعية وما تفرضه على السكان فى ديناميكيتهم ونشاطهم وفكرهم وتصوراتهم لأنفسهم ولعلاقاتهم بدول الجوار خوفًا ورهبًا أو طمعا وتطلعًا .

ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار .

المبحث الثانى : نحو منهج للتعامل مع دول الجوار .

المبحث الأول
التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

بادئ ذى بدء فإنه من الضرورى الإشارة إلى أن طبيعة الموقع الاستراتيجى العربى لها انعكاساتها ودلالاتها على الأمن العربى الشامل ، وعلى أمن المناطق أو الأقاليم التى تشكل الوطن العربى من الناحية الجيواستراتيجية ، وهنا تلعب التجمعات الإقليمية غير العربية أثرها الواضح على أمن المنطقة العربية ككل ، وعلى أمن كل إقليم فى هذه المنطقة بدرجة أكبر نتيجة للقرب الجغرافى ، وما يتصل به من حركة السكان من ناحية ولأثر الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى .

التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

نظرًا للتطورات الجارية فى السياسة الدولية فى السنوات الأخيرة والتى يشار إليها عادة باسم النظام الدولى الجديد ، الذى هو قيد التبلور والتشكل ، وما لهذا النظام الدولى الجديد من آثار على مختلف المناطق الجغرافية والترتيبات والتجمعات الإقليمية ،فإن التجمعات الإقليمية فى دول الجوار العربى ماتزال تتأثر بهذه الحالة من السيولة السائدة فى العلاقات الدولية ، وهذا يجعل من الصعب علينا أن نقدم دراسة شاملة حول هذه الترتيبات وإن كنا نسعى لرصد تلك التجمعات والترتيبات الإقليمية .

(أ) ملاحظات عامة :

١ – على الجبهة الشرقية والشمالية للمنطقة العربية تظهر ترتيبات وتنظيمات إقليمية تربط فى معظمها بين إيران وتركيا ، وبعبارة أخرى إن التحدى الإيرانى التركى للمنطقة العربية هو تحدٍّ مشترك فى جانب منه ومنفرد فى جانب آخر .

وتتجلى تلك الترتيبات فى مظاهر أربعة تتصل بحركة الدبلوماسية فى كل من إيران وتركيا فى مواجهة العالم العربى :

أولها : سعى هاتين الدولتين لإنشاء تجمع يضم معهما باكستان باسم منظمة التعاون الاقتصادى ECO, وقد انضمت له بعد ذلك عدة دول من آسيا الوسطى الإسلامية .

ثانيها : سعى كل من إيران وتركيا أيضا لتحقيق تنسيق ما مع الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى (السوفيتية سابقًا) .

ثالثها : إمكانية المساس بالحقوق والمصالح العربية نتيجة استيلاء إيران على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى ، وتنازع الإدارة والسيادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة « أبو موسى » وسيطرة تركيا على لواء الإسكندرونه السورى الذى أصبح وضعه فى حكم المنسى ، كما تعمل تركيا على السيطرة شبه الكاملة على مياه نهرى دجلة والفرات بحجة أنهما نهران تركيان ، وعابران فقط للحدود مع العراق أو سوريا وليسا نهرين دوليين .

رابعها : وأخيرا التنسيق والتعاون ، أحيانًا بصورة مباشرة ،

أو غير مباشرة مع إسرائيل فى مواجهة أية قوة أو دولة عربية تحقق تقدما ، يمثل نوعًا من التحدى أو الخطر على أى من هذه الدول الثلاثة فى المستقبل ، حدث هذا فى مواجهة مصر فى الخمسينات وحتى منتصف الستينات ، ومع قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وفى مواجهة العراق فى غمار حربى الخليج الأولى والثانية دون إعفاء للعراق من مسئوليته فى هذين الحربين .

٢ – أما على الجبهة الغربية لحدود المشرق العربى ، قد برز ما يمكن أن نسميه بالتحدى الإسرائيلى ، وهو من أكبر التحديات للأمن القومى العربى شأنا ، وأكثرها خطرًا بل أنه فى المنطق العربى التقليدى ، كان مصدر التهديد الرئيسى ، ولن نغوص فى أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما فقط سنكتفى بالإشارة إلى أربعة أمور ذات طبيعة عامة :

الأول : التطور الإسرائيلى المتصل بالبنية الأساسية من حيث شبكة الطرق والصناعة المتطورة ، والزراعة التى تستخدم أحدث مبتكرات التكنولوجية ، لتوفير المياه وزيادة الإنتاج والسعى لزيادة السكان من خلال الهجرات اليهودية المتعاقبة من روسيا وأوربا الشرقية وأثيوبيا واليمن ، فضلاً عن الهجرات الأولى من أوربا بشطريها ومن العالم العربى .

الثانى : التطور التكنولوجى الإسرائيلى المرتبط بالسياسات الدفاعية .. والتى منها مشروع الدفاع العالمى ضد الصواريخ الباليستيه GPS ، وهو يتصل بمبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية

SDI، ومشروع الصاروخ أرو ARROW المضاد للصواريخ ، بل وسعى إسرائيل للحصول على أنظمة الصواريخ المضاد للصواريخ البالستيكية مثل نظام SH - OI من روسيا والجمهوريات السوفيتيه السابقة .

الثالث : ترتيبات التعاون الاستراتيجى بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة منذ مذكرة التعاون الاستراتيجى التى وقعت عام ١٩٨١ م ، ومذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجى التى وقعت عام ١٩٨٣ م ، ومذكرة التعاون الاستراتيجى الموقعة عام ١٩٨٨ م ، وهذه المذكرات وغيرها تضع الأطر لمجالات التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة ، والذى من شأنه جعل إسرائيل مركزًا متقدمًا للتطور التكنولوجى ، يستفيد بما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية فى أعلى مراحلها وبخاصة فى المجال العسكرى والأمنى .

الرابع : يتمثل فى حركة الدبلوماسية الإسرائيلية فى الالتفاف على أو اختراق أى تجمع محيط بالعالم العربى ، ومن نموذج ذلك التعامل الإسرائيلى مع أثيوبيا فى عهد الإمبراطور هيلاسلاسى ، وفى عهد منجستو الشيوعى ، ومع النظام الثورى فى أريتريا بقيادة أسياسى أفورقى ،ومع دول شرق أفريقيا ، وأيضًا مع إيران الشاه والخمينى بصورة متعددة بعضها من خلال الأجهزة الأمنية ومع تركيا فى ظل عهود مختلفة ، ومع اليونان وأسبانيا والفاتيكان ، وكانت هذه الدول تقليديا وثيقة الصلة بالعالم العربى ، ومحدودة الصلة بإمرائيل لاعتبارات تاريخية وسياسية ودينية ، وبعبارة أخرى

إن حركة الدبلوماسية الإسرائيلية تعمل بدأب لتعزيز صلاتها بمناطق التحديات للعالم العربى أو بمناطق التهديد المحتمل للأمن القومى العربى .

(ب) الترتيبات على الجبهتين الشرقية والشمالية :

تتصل هذ الترتيبات – كما أسلفنا القول – بحركة دولتى الجوار أى إيران وتركيا فى مواجهة العالم العربى ، ولاشك أن هذه الحركة لها جوانبها التنظيمية المشتركة والتى تتمثل فى منظمة التعاون الاقتصادى ECO, ولها جوانبها غير التنظيمية أى حركة العلاقات الثنائية بين أى من الدولتين – إيران وتركيا – ، وبين الدول المجاورة لها من المنطقة العربية أو من منطقة آسيا الوسطى ، ومن ثم نتناول هنا تقديم نبذة عن منظمة التعاون الاقتصادى ثم ننتقل إلى حركة الدبلوماسية الإيرانية والدبلوماسية التركية فى مواجهة دول الجوار على جانبيهما .

أولا : منظمة التعاون الاقتصادى :

يرجع سعى كل من باكستان وإيران وتركيا لتنسيق وتطوير التعاون فيما بينها إلى تاريخ طويل ، يكفى أن نشير إلى عضوية هذه الدول فى حلف بغداد الذى أنشىء عام ١٩٥٥ م ، وتغير اسمه إلى « الحلف المركزى » بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨ م ، مع ارتباط ذلك التحالف بكونه حلقة في الاستراتيجية العالمية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفيتى السابق ، والتأثير على التطورات السياسية والاقتصادية فى العالم

العربى الذى كان يموج آنذاك بثورة قومية وتوجهات وحدوية سياسية واقتصادية .

ومع انتهاء الحلف المركزى وتغيير ظروف السياسة الدولية فى الستينات سعت الدول الثلاث لتعزيز أواصر العلاقات فيما بينها فكونت عام ١٩٦٤ م ، منظمه التعاون الإقليمى للتنمية RCD والتى تطورت بعد ذلك بعقد اتفاقية أزمير فى ١٢ مارس عام ١٩٧٧ م ، والتى أنشئت بموجبها منظمة التعاون الاقتصادى ECD بين الدول الثلاث ، إلا أن هذه المنظمة تجمد نشاطها منذ قيام ثورة الخمينى فى إيران عام ١٩٧٩ م ، وعندما تولى هاشمى رافسنجانى السلطة فى إيران سعى لإحياء المنظمة المذكورة وبالفعل عقد اجتماع وزارى فى إسلام أباد فى ١٨ يونية ١٩٩٠ م ، أسفر عن تعديل اتفاقيه أزمير ، وتنشيط التجمع بين الدول الثلاث المعروف باسم منظمة التعاون الاقتصادى ECD برفع مستوى اجتماعاتها للمستوى الوزارى ، وقد عقدت هذه المنظمة عدة اجتماعات وزارية ، إلا أن إيران سعت لتطويرها بدرجة أكبر ، ودعت لعقد اجتماع على مستوى القمة لقادة الدول الثلاث المؤسسة لتلك المنظمة ، وهو ما تحقق فى طهران فى ١٦ – ١٧ فبراير ١٩٩٢ كما عملت على جذب دول آسيا الوسطى الإسلامية إليها حيث تم فى الاجتماع المذكور قبول عضوية أذربيجان وتركمنستان ، وأوزبكستان ، وطاجيكستان ، وقرغيستان ، ثم انضمت كازاخستان لعضوية المنظمة بعد ذلك ، إلا أن هذه الموافقة السياسية على الانضمام ،

والتى تحققت فى القمة الثمانية لطهران اقتضت إحداث تغيير قانونى فى اتفاقية أزمير حتى تسمح بانضمام تلك الدول الجديدة من الناحية الفعلية والقانونية ، وهو ما استلزم عقد اجتماع وزارى استثنائى لدول المنظمة فى إسلام أباد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢ م وتم فيه إقرار تعديل الاتفاقية لتسمح بضم أعضاء جدد وبإجراءات مبسطة تتمثل فى مجرد التقدم بطلب للانضمام ، وموافقة الدول الأعضاء عليه بالإجماع ، ثم توقيع وثيقة الانضمام وكانت الإجراءات الأصلية تشترط ضرورة أن يقوم العضو بعقد اتفاقية مع كل من الدول الأعضاء ، ولا يتم انضمامه إلا بعد أن تقوم الجهات الدستورية للدول بالتصديق على تلك الاتفاقيات ، مما كان يجعل الانضمام يحتاج لفترة طويلة وربما لسنوات ، وقد أصبحت عضوية المنظمة فى اجتماع إسلام أباد ٩ دول ، واتفق على أن توقع طاجكستان على وثيقة الانضمام فى مقر سكرتارية المنظمة فى طهران فى وقت لاحق إذ أن وزير خارجيتها لم يتمكن من المشاركة فى مؤتمر إسلام أباد .

وعقدت منظمة التعاون الاقتصادى بتشكيلها الجديد مؤتمرها الوزارى الأول فى مدينة كويتا فى إقليم بلوشستان فى باكستان يومى ٦ – ٧ فبراير ١٩٩٣ م بمشاركة أعضائها العشرة وهى الدول المؤسسة الأصلية : إيران – باكستان – تركيا والدول المنضمة وهى : أذربيجان – تركمنستان – أوزبكستان – طاجكستان – قيرجستان – كازاخستان – أفغانستان .

واعتمدت تلك الدول ما أطلق عليه خطة عمل كويتا لمنظمة التعاون الاقتصادى QUETTA PLAN OF ACTION FOR ECO ولسنا بصدد الدراسة التفصيلية لنشاط المنظمة أو حتى لخطة كويتا ، وإنما ما يهمنا هو البعد السياسى والاقتصادى العام لهذا التجمع ، وانعكاساته على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة ، ومن ثم نسوق فيما يلى بعض الملاحظات المتصلة بتطور هذا التنظيم :

الأولى : إن دراسة وثائق اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادى سواء تلك الصادرة عقب الاجتماع الوزارى التمهيدى فى ٥ – ٦ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى قمة طهران ١٦ – ١٧ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى خطة عمل كويتا فى٦ – ٧ فبراير ١٩٩٣ م ، تظهر أن هذه الدول أعطت أهمية كبرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها فعلى سبيل المثال :

١ – إن اتفاقية أزمير وتعديل إسلام أباد فى ١٨ يونية ١٩٩٠م ، جعل من أهداف المنظمة إقامة تعاون اقتصادى وفنى وثقافى، وتناولت الاتفاقية سرد المجالات التفصيلية التى تتنوع ما بين السياحة والبريد والطرق والنقل البحرى إلى الاستثمار ، والتخفيضات الجمركية إلى التعاون فى مجال الشباب والرياضة ، والنشاط الإعلامى إلى الموافقة على إنشاء مؤسسة للعلوم يكون مقرها إسلام أباد .

٢ – طالب الاجتماع الوزارى التمهيدى بضرورة التعجيل بإنشاء بنك للاستثمار والتنمية ، وشركات للملاحة ، والاتفاق

على تخفيضات جمركية بنسبة ١٠٪ على قوائم تضم ١٠٠ سلعة ، والاتفاق على إعطاء أولوية لمشروعات السكك الحديدية والطرق والاتصالات بين بلدان المنظمة .

٣ – كررت خطة عمل كويتا نفس المفاهيم والمجالات التى تناولتها الاتفاقيات السابقة وإن كرست اهتمامًا للمشكلة الرئيسية المتمثلة فى انعدام أو ضعف الاتصالات وحركة الطرق والنقل بين الدول بعضها البعض ، وبخاصة دول آسيا الوسطى مع الدول المؤسسة للمنظمة ولذلك تقرر عقد اجتماع لوزراء النقل للدول العشر الأعضاء فى مدينة ألما أتا (كازاخستان) فى أكتوبر ١٩٩٣ م .

الثانية : إنه مع الإقرار بأن أساس ودوافع التحرك اعتبارات اقتصادية كما هو واضح من تسمية المنظمة وخطة عملها إلا أنه لا يمكن استبعاد الاعتبارات السياسية التى تسعى كل دولة وبخاصة من الدول المؤسسة الثلاث إلى تحقيقها ، فإيران فى توجهها البراجماتى وسعيها للخروج من العزلة التى فرضت عليها ، حرصت على تنشيط منظمة بدأت فكرتها فى عهد الشاه ولها جذورها التى ارتبطت بتوجهات وانتماءات نحو الغرب من قبل الدول المؤسسة فى مرحلة تاريخية سابقة ، وتركيا التى تعتبر نفسها بمثابة قلعة التنوير والعلمانية فى العالم الإسلامى المحيط مباشرة بالمنطقة العربية والمرتبطة بالاستراتيجية الغربية سعت أيضا لاستمداد عنصر قوة لها فى مواجهة دول المجموعة الأوربية التى رفضت

حتى الآن ، لعوامل عدة منها كون تركيا من نسيج حضارى مختلف ومنها أيضا – تأثير اليونان ، لعدائها التقليدى لتركيا ، والذى زادت مشكلة قبرص من حدته ، انضمامها لعضوية السوق الأوربية المشتركة ، أما باكستان والتى أصبحت مع بداية التسعينات تواجه أزمة فى العلاقات مع الولايات المتحدة إثر انتهاء الحرب الباردة ضعف الصراع الدولى حول أفغانستان ، مع استمرار التنافس والتوتر فى علاقاتها مع الهند ،كانت بحاجة إلى عنصر إضافى يساعدها فى الظروف الدولية الجديدة ، ومن ثم تلاقت إرادة الدول الثلاث مع اختلاف دوافع كل منها في أهمية تنشيط تلك المنظمة بل وتوسيع عضويتها لتضم الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى .

الثالثة : إن عنصر التنافس بين الدول المؤسسة الثلاث لم يختف تمامًا حتى فى ظل إنشاء المنظمة الجديدة ، فقد سعت إيران لإنشاء منظمة بحر قزوين ، والتى ضمت فى عضويتها إيران وآذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وروسيا الاتحادية ، وجعلت مركزها طهران ولم تضم تركيا لعضويتها ، ومن المتصور أن هذا التحرك الإيرانى والذى تم عشية ختام قمة طهران جاء ردًا على مبادرة تركية بإنشاء منظمة البحر الأسود من الدول المحيطة بذلك البحر ، ولم توجه الدعوة لإيران للمشاركة فيها ، أما باكستان فقد كانت حريصة على أن تحصل من هذا التنظيم على تأييد لمواقفها إزاء الهند

وبخاصة مشكلة كشمير ، وقد أكدت قمة طهران على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان فى كشمير وضرورة حل المشكلة فى أسرع وقت .

الرابعة : إنه لو قدر لهذه المنظمة أن تنجح فى تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى والتنسيق السياسى بين دولها فإننا سنكون أمام تكتل دولى هام مكون من حوالى ٣٠٠ مليون نسمة .

وتغطى مساحته ٦,٠٠٠,٠٠٠ (ستة مليون) كيلو متر مربع ، ويتمتع بإمكانيات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ، ولعله مما يذكر أن أوزبكستان تنتج ٢٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ،وعدد سكانها ٢٠ مليون نسمه فى حين أن باكستان تنتج ١٥ مليون طن من الحبوب الغذائية وعدد سكانها ١١٠ مليون ، كما أن أوزبكستان تنتج ٧٠٪ من القطن الذى كان ينتجه الاتحاد السوفيتى السابق ، وكازاخستان بها إمكانيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعى لم تستكشف بصورة كاملة حتى الآن ، وتسعى الشركات الأمريكية لاستغلالها ، كذلك الحال بالنسبة لتركمنستان ، هذا فضلاً عن الإنتاج والإمكانيات البترولية المعروفة لدى إيران .

أما باكستان وتركيا وإيران فلديها قاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة بدرجة كبيرة ، ولدى كازاخستان قاعدة تكنولوجية متقدمة إذ أنها إحدى الدول القلائل التى كان متاحًا لها التطور النووى فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق .

ثانيًا : التنافس الإيرانى التركى فى دول آسيا الوسطى الإسلامية :

لقد كان من دوافع التدخل السوفيتى فى أفغانستان عام ١٩٧٩ م ، حماية ما يمكن أن يسمى بالبطن BELLY السوفيتى المتمثل فى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية من نفوذ إيران وباكستان خاصة ، ومن تأثيرات الفكر الإسلامى بصفة عامة ، إلا أن هذا التدخل ساعد فى استنزاف الموارد السوفيتية ، واعتبر بدوره عاملاً من عوامل إظهار الضعف السوفيتى ، ولعبت باكستان دور المعبر وخط المواجهة الأمامى للعالم الغربى وبخاصة الأمريكى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق ، ومن ثم فإن انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى يمكن أن يدل من حيث التحليل المنطقى ، على أنه ساعد على تطور وتنشيط منظمة التعاون الاقتصادى فى شكلها الجديد كمنظمة تضم عشر دول ، كما يمكن أن يقودنا إلى تصور ما يمكن أن تواجهه هذه المنظمة من تنافس بين أعضائها قد يؤدى إلى بلورة صيغة معينة من التعايش ، فتستمر المنظمة وقد تقوى على نحو ما يحدث مع السوق الأوربية المشتركة ، وقد يؤدى التنافس إلى التصارع فتنهار المنظمة ،على نحو ما يحدث فى معظم التجمعات المماثلة بين الدول العربية ، ومن ثم يتحول هذا التعاون ، فى إطار ما أصبح يطلق عليه بالحزام الإسلامى ، إلى أمل أكثر من كونه حقيقة وهناك من العوامل الكامنة التى يمكن أن تدفع لهذا الاتجاه أو ذاك ، كما أن القوى السياسية

الدولية لها مصالح تتفق حينًا وتختلف حينًا آخر إزاء مثل هذا التجمع وإزاء الدول الرئيسية المكونة له .

ولقد سعت إيران للتأثير على توجهات دول آسيا الوسطى مستندة إلى الأصول الفارسية فى دولة طاجيكستان ، الروابط المذهبية مع أذربيجان ، الحرص على توثيق العلاقات التكنولوجية مع كازاخستان ، وبنفس الروح عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع تلك الجمهوريات ، والتى لها أصول تركية وتتحدث لغة أقرب للغة التركية (عدا طاجكستان) . وما تزال الدولتان تتنافسان فيما بينهما فى تلك الجمهوريات ، ولقد عملت إيران من أجل تسوية الصراع بين أذربيجان وأرمينيا وأخفقت بل اتهمتها أذربيجان بالتحيز لأرمينيا ، وقامت تركيا بإصدار تهديدات لأرمينيا عندما تحول ميزان القوى ضد أذربيجان .

ثالثًا : التنافس الإيرانى التركى على الجانب العربى :

إذا كان التنافس الإيرانى التركى على جبهة دول آسيا الوسطى استهدف جذب هذه الدولة أو تلك لصالح أى منهما من جانب ، ولصالح منظمة التعاون الاقتصادى من جانب آخر ، فإن التنافس الإيرانى التركى فى مواجهة العالم العربى له قاسم مشترك هو الضغط على الدول العربية .

يتجلى ذلك فى موقف كل من الدولتين إزاء حرب الخليج الثانية ففى حين وقفت تركيا فى موقع متقدم مع الدول المتحالفة لتحرير

الكويت ضد الغزو العراقى ، ثم قدمت القواعد العسكرية لفرض منطقة محظورة على الطيران العراقى فى شمال خط عرض ٣٦ درجة ، فإن إيران اتخذت موقفًا وسطًا ، فأدانت الغزو العراقى ونددت بالتحالف المضاد للعراق من ناحية أخرى ، وسعت للاستفادة من الظروف الجديدة لتسوية المشاكل المرتبطة بحرب الخليج الأولى مع العراق مثل الأسرى وتقسيم شط العرب ونحو ذلك بما حقق المصالح الإيرانية ، وأفقد العراق كافة دعاواه التى طرحها تبريرًا لحرب الثمانى سنوات ضد إيران من ناحية ثانية ، وحثت الشيعة فى جنوب العراق على التمرد ضد نظام بغداد ، وقدمت الملجأ والغوث للأكراد فى شمال العراق دون أن تتدخل عسكريًا لصالح أى من الشيعة أو الأكراد من ناحية ثالثة ..

وفى نفس الوقت استمرت إيران فى اتباع سياسة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجى لكى تتباطأ فى تنفيذ إعلان دمشق ، والذى كان يضع نواة لأمن الخليج فى إطار من الأمن العربى الشامل ، وصعدت من ضغوطها ضد الإمارات فيما يتعلق بجزيرة « أبو موسى » ، وحولت إحداث خلخلة فى وحدة الموقف بين دول الخليج من خلال علاقاتها مع قطر ، وإلى حد ما مع البحرين وعمان وفقا لمصالح وتطلعات كل دولة فى المنطقة . هذا لا يعنى خضوع تلك الدول للضغوط الإيرانية وإنما قصدنا الإشارة لعملية التفاعل السياسي الإقليمى فى التعامل بين دول منطقة الخليج وإيران ، وهذه أمور معروفة تمامًا فى مجال السياسة الدولية .

أما تركيا فقد اتبعت منهجًا مختلفا إذ ضغطت على العراق مستخدمة ورقة الأكراد من ناحية ، وضغطت اقتصاديًا على سوريا والعراق من خلال قراراتها الانفرادية الخاصة بمياه دجله والفرات من ناحية ثانية ، ومارست ضغوطها على باقى دول الخليج من خلال التلويح بأنها ستنهى عقد تأجير القاعدة العسكرية فى جنوب تركيا التى تستخدمها القوات الحليفة الغربية لرصد تحركات النظام العراقى ،ولفرض المنطقة المحرمة على الطيران وكان من ذلك إشارة لدول الخليج بضرورة تقديم مساعدات مالية سخية لتركيا لتعويضها عن خسائرها من وقف ضخ النفط العراقى عبر الأنبوب الذى يمر بالأراضى التركية من ناحية ثالثة ، وإذا كانت الضغوط الإيرانية ضد الدول العربية حققت بعض المكاسب فإن الضغوط التركية حققت مكاسب مشابهة وأكدت كل من الدولتين قوتها فى مواجهة عالم عربى ضعيف وممزق الأوصال .

(جـ) الترتيبات الإقليمية فى القرن الإفريقى :

ونعرض هنا لبعض ملامح التطورات فى القرن الإفريقى وأثر ذلك على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة .

١ – طبيعة الأوضاع فى القرن الإفريقى :

لم يتبلور تجمع محدد فى القرن الإفريقى له مدلولات سياسية إذ أن تجمع الإيجاد والذى يضم دول القرن الإفريقى وبعض الدول المجاورة لها لم يأخذ أبعادًا سياسية ،واقتصر على الدعوة لمواجهة

التصحر والجفاف ومحاولات محدودة للمساعدة فى حل مشكلة الصومال أو مشكلة جنوب السودان ، ولعل مرجع عدم تبلور ترتيب معين هو التصارع المستمر بين دول القرن الإفريقى ضد بعضها البعض إلا أن التطورات السياسية الأخيرة اتصالا بمحاولة ترتيب الأوضاع فى الصومال بعد تدخل الأمم المتحدة من أجل الوصول لمصالحة وطنية ، وفى أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو واستقلال أريتريا جعلت بعض الدعوات تظهر مطالبة بتبلور تنظيم ما للقرن الإفريقى ، يتطرف بعض دعاته ليطالبوا بتوحيد دول القرن فى إطار فدرالى أو كونفدرالى ، ويتواضع البعض ليطالبوا بتجمع على غرار التجمعات الاقتصادية والسياسية ، مثل تجمع مجلس التعاون الخليجى أو منظمة التعاون الاقتصادى ونحو ذلك .

يذهب البعض إلى أن هضبة أثيوبيا هى منبع الخير على وادى النيل وسهول الصومال وجيبوتى ، إذ تسقط عليها الأمطار ، والتى ينبع منها النيل الأزرق الذى يمثل ٨٠٪ من موارد المياه لنهر النيل ، وفى نفس الوقت يذهب بعض الباحثين إلى أن أثيوبيا رغم ما لديها من خيرات ، ومصادر كامنة فإنها عانت من المجاعات والصراعات طوال معظم تاريخها الحديث نتيجة لعدة عوامل منها :

١ – أنها دولة مسيحية تساندها القوى الأوربية للحفاظ على هذا الطابع الدينى لديها فى حين أن أغلبيتها الحقيقية مسلمة ، ولها تاريخ طويل مع الحضارة الإسلامية ومحاطة بدول إسلامية ، وكان فى تنصيب هيلاسلاسى بمساندة بريطانيا ضد الإمبراطور المسلم

ليج أياسو واغتيال الأخير فى سجنه عام ١٩٣٦ م دليل إضافى يؤكد حرص الغرب فى الإبقاء على هذه الدولة لاعتبارات استراتيجية ، منها الحيلولة دون توحد هذه المنطقة أو تعزيز صلاتها بالعالم العربى ، وتحويل البحر الأحمر إلى بحر عربى .

٢ – النظام الإقطاعى الذى ساد فيها فى عهد هيلاسلاسى ، والنظام الشيوعى فى عهد منجستو ، وكلا النظامين كان خاضعًا لسيطرة الأمهرية ويعمد إلى اضطهاد السلالات الأخرى ، ومنها التيجراى والأريتريين .

٣ – الصراع السياسى مع دول الجوار الصومال وجيبوتى من أجل توسيع السيطرة القومية لأثيوبيا ، وتبادل هذه الدول الثلاث أعمال التخريب والتدخل فى شئون بعضها البعض أدى إلى هجرات للسكان ، وبروز الحركات الانفصالية والانقسامات العرقيه ، وكانت محصلة ذلك كله التخلف الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى فى منطقة القرن الإفريقى بأسره .

وتعانى الصومال من مشاكل مشابهة ، إلى حد ما ، لتلك التى تواجه أثيوبيا سواء بالنسبة لتنوع الارتباط السياسى ما بين التعامل مع المعسكر الاشتراكى حتى عام ١٩٧٧ م ثم تحولها إلى المعسكر الغربى ، ومنح قاعدة للولايات المتحدة فى بربرة ، وسيطرة الحكم الاستبدادى الفردى فى ظل سياد برى ، والصراع القبلى الذى أدى إلى تفكك الدولة بعد سقوطه ، وحتى تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى الصومال عام ١٩٩٢ م ، وأخيرًا المطامع نحو تحقيق

القومية الكبرى بضم المناطق الصومالية الخمس وهى الصومال الإنجليزى – والإيطالى – والفرنسى (جيبوتى) والأوجادين والأجزاء المتنازع عليها مع كينيا فى وحدة واحدة .

وتبقى جيبوتى وهى تعج بصراعات قبلية وإن كانت تتسم باستقرار نسبى .

وأخيرا أرتيريا والتى حققت استقلالها بعد نضال استمر أكثر من ثلاثين عامًا وهى تتمتع بموقع استراتيجى بالغ الأهمية .ونحت سياسيا نفس المنحى الأثيوبى لاعتبارات عديدة .

ويمكن أن نسوق بعض الاعتبارات التى تجعل للقرن الإفريقى أهميه خاصة وأبرز هذه الاعتبارات مايلى :

١ – الموقع الحيوى للقرن الإفريقى وامتداداته على الساحل الأريترى وجيبوتى والصومال والسودان كممر لحركة التجارة بين أوربا والشرق الأقصى .

٢ – ارتباط البحر الأحمر بحركة التجارة فى ميناء إيلات ، والخوف من تحوله إلى بحيرة عربية ، وما يعكسه ذلك من أثر على الأمن القومى الإسرائيلى ، ومن ثم تهتم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بالحفاظ على أثيوبيا كدولة مسيحية يمكن استغلال أو الاستفادة سياسيًا من اختلاف عقيدتها الدينية عن الدول المجاورة لها عند الاقتضاء .

٣ – أهمية التحكم فى أعالى الأنهار فى هضبة أثيوبيا ، وأثر ذلك

على الصومال وجيبوتى ومصر والسودان إذ أن مياه الصومال وجيبوتى تأتى من الهضبة الأثيوبية والتى هى أيضا مصدر مياه النيل وبخاصة فى موسم الفيضان .

٢ – أثر الترتيبات فى القرن الإفريقى على الأمن القومى المصرى :

يمكن القول بأن هناك عدة مشروعات ، أو تصورات حول مستقبل القرن الإفريقى أول هذه المشروعات ما يتردد عن تصور أمريكى إسرائيلى ، والواقع أن لكل من الدولتين تصورها الخاص بها ، فالتصور الأمريكى هو فى إطار الاستراتيجية العالمية الشاملة للولايات المتحدة ، أم الموقف الإسرائيلى فهو فى إطار الاستراتيجية الإقليمية لإسرائيل كدولة تهتم بما يمس أمنها ووجودها مباشرة ، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ م ، عندما كاد مدخل البحر الأحمر من ناحية باب المندب أن يغلق فى وجه الملاحة الإسرائيلية .

أما التصور الثالث فهو يرتبط بالتفكير السودانى الحالى فى ظل الحكومة الإسلامية والتى لعبت دورًا فى التأثير على التطورات الراهنة فى أثيوبيا وأريتريا والصومال من خلال العلاقات والاتصالات مع الجبهات التى كانت ضد منجستو وسياد برى ،ومن ثم فهى تسعى لجنى ثمار نجاحها هذا بمشروع إسلامى وتغلفه بأنه يسعى لاستغلال الصحوة الإسلامية فى دول القرن الإفريقى ، وتركز على ما تسميه بتداخل العنصر البشرى والطبيعى بين دول المنطقة بعضها

البعض ، وأن هذا يدعو للتنسيق بين شعوب القرن الإفريقى من أجل إنشاء نظام أمنى مشترك وتعاون اقتصادى يمكن أن يحول القرن من مركز لهجرة السكان وحركتهم بين الدول المختلفة فى المنطقة ، ومن ثم بروز الصراع فيما بينها إلى كيان موحد مع الإقرار بالخصائص المتميزة لكل منها ، والتنوع الثقافى واللغوى والدينى .

أما التصور المصرى فهو بلاشك يستند إلى عوامل تاريخية واعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فمن الناحية التاريخية كانت لهذه المنطقة علاقات مع مصر وما يقال عن صلات مصرية مع بلاد بونت مسألة معروفة .

وأما الناحية الاستراتيجية فمرجعها تحكم هذا القرن الإفريقي فى البحر الأحمر والساحل المصرى على البحر الأحمر يعد من أطول السواحل للدول المطلة على هذا البحر كما أن للقرن الإفريقى ارتباطه بأمن الخليج ، كما أن مصر التى هى إحدى القوى ذات الاهتمام الخاص ويهمها عدم سيطرة قوة معادية لها على هذه المنطقة ومن هنا الحساسية المستمرة فى العلاقة المصرية الأثيوبية والعلاقة المصرية الصومالية ، وبالنسبة للناحية الاقتصادية فهى ترجع إلى أن مياه النيل يأتى الشطر الأعظم منها من الهضبة الأثيوبية ، وكذلك فإن المحافظة على علاقات مع أثيوبيا حتى فى أصعب الفترات ، كانت هدفًا رئيسيًّا من أهداف الدبلوماسية المصرية ، وتمثل الزيارة الخاطفة للرئيس حسنى مبارك لأريتريا للتهنئة بالاستقلال عملاً دبلوماسيا بارعًا وذكيا لبناء علاقات وثيقة مع هذه الدولة .

المبحث الثانى
نحو منهج للتعامل مع دول الجوار

إن الحديث عن استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الإقليمية يستلزم النظر للمشكلة فى إطارها الشامل من أبعاد ثلاثة وهى « السلام والأمن والتعاون » ، وهذه الأبعاد الثلاثة ليست تعبيرات صياغية أو إنشائية ، بل هى فى أحد التصورات مثل الأساس لبناء النظام الدولى الجديد ، الذى بدأ فى التبلور منذ بداية عقد التسعينات ، ويؤرخ له نائب وزير الخارجية السوفيتى الأسبق ، والسكرتير العام المساعد للأمم المتحدة « فيلاديمير بتروفسكى » بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١/ ٤٤ المعنون « تعزيز السلام والأمن الدوليين ، والتعاون الدولى فى جميع جوانبه وفقًا لميثاق الأمم المتحدة » ، وقد طرحت فكرة القرار المذكور من قبل الاتحاد السوفيتى السابق ،وأدخلت عليه الولايات المتحدة تعديلات جوهرية ليصبح مشروعًا أمريكيًّا سوفيتيًّا ، وانضمت لتبنيه أكثر من ٤١ دولة ، واعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ .

بماذا توحى لنا هذه التعبيرات الثلاثة فى التعامل مع التحديات الإقليمية المحيطة بالأمة العربية ؟ وماذا عساه أن يكون رد الفعل العربى عامة والمصرى خاصة باعتبار أن مصر هى القوة الدافعة والأكثر وعيًا بحقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية فى المجال

الدولى ، وانعكاسات ذلك على حركتها الإقليمية والأمن القومى العربى .

أولاً : فروض وحقائق أساسية :

ونبادر هنا فنقدم عددًا من الفروض السياسية التى قد نتفق أو نختلف حول مضامينها ودلالاتها وأولوياتها ، ولكنها فى كافة الأحوال تعبر عن حقائق لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها إذا أردنا وضع استراتيجية سليمة وواقعية ، ويمكن أن نلخص تلك الفروض فى سبعة هى :

الأول : إن الدول العربية ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة مستمدة من التراث الحضارى المشترك بما فيه من لغة وثقافة ودين ... الخ .

الثانى : إن الإحساس بالانتماء العربى المشترك لا ينعكس بنفس القدر فى إرادة محددة للعمل الموحد ، ولا فى منهج محدد للتضامن العربى والمشاركة فى المصالح وفى الدفاع ضد الأخطار المحيطة بالأمة العربية .

الثالث : إن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت تنافسًا عربيا بين مراكز ثلاثة لحق بها مركز رابع ، وهى القاهرة – بغداد – دمشق والرياض بنفس ترتيب التأثير والأهمية ، وكان للقاهرة فى معظم الحالات دور الريادة فى بعث الحركة العربية ، وتوحيد الصفوف أو فى إثارة الاختلاف والتشاحن فى بعض الأحيان عند طرحها لشعارات لا تلقى قبولاً عامًا من النظم العربية الأخرى .

الرابع : إن مرحلة السبعينات والثمانينات شهدت تغيرًا فى ميزان القوى العربى نتيجة الثروات البترولية الهائلة لارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ من جانب ، ولتوقيع مصر على اتفاقيات كامب دايفيد من ناحية أخرى .

الخامس : مع بداية عقد التسعينات وانتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتى وحدوث تغيرات عديدة على الساحة العربية ، لعل أبرزها حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران ثم الغزو العراقى للكويت ، وما أعقبه من حرب الخليج لتحرير الكويت ، وما ترتب على ذلك من تدمير القوة العراقية ، ودخول الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة للمنطقة العربية مدعوة وبترحاب ، أقول تغيرت موازين وعلاقات القوى العربية مرة أخرى .

السادس : سعى الدول العربية والفلسطينيين للسلام مع إسرائيل بشروط ملائمة للأخيرة وذلك تحت تأثير قوة إسرائيل ، وحقائق السياسة الدولية والتى أبرزها أحادية القطب فى العلاقات الدولية – محدودية الدور الأوروبى – تصاعد وإن لم يتبلور الدور الألمانى واليابانى – العزلة الذاتية للدور الصينى – انهيار ما كان يسمى بالعالم الثالث وعدم الانحياز كقوى ذات دور وإن كان محدودا على الساحة الدولية – تسابق قوى العالم للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها (الصين – الهند – الدول الإفريقية – أوربا الشرقية) .

السابع : نشاط دول الجوار الجغرافى وبخاصة إيران وتركيا لتعزيز اقتصادياتها وقوتها العسكرية ، ودورها السياسى فى مواجهة الأوضاع المتردية فى الوطن العربى بضعفه وانقساماته ، أو على حد قول البعض إن العالم العربى أصبح مأزومًا ومهزومًا فى آن واحد وهذا هو أخطر ما يمكن أن توصف به حالة دولة أو دول على الساحة الدولية .

ثانيا : اطر الاستراتيجية :

والسؤال الذى نطرحه الآن هو كيف يمكن رسم استراتيجية لمواجهة هذا الواقع فى الإطار الإقليمى ؟ والذى نحن بصدد معالجته دون أن يعنى ذلك إغفال أن أية استراتيجية ناجحة لابد أن تستند إلى اطر ثلاثة هى : الإطار الوطنى – الإطار الإقليمى والإطار الدولى . ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب الرئيسية فى انهيار الاتحاد السوفيتى ، هو عدم تمكنه من وضع استراتيجية واقعية تأخذ فى حسبانها بتوازن خاص الأطر الثلاثة السابق ذكرها من حيث إمكانياتها وتطويرها وتكاملها .

ثالثًا : علامات على طريق بناء استراتيجية لمواجهة التحديات فى الإطار الإقليمى :

كما سبق وأسلفنا أن الإطار الإقليمى يتصل بالتحديات النابعة من الدول المحيطة بالمنطقة العربية ، ومن ثم فلا بد من التوصل إلى صياغة معينة لكيفية التعامل مع دول الجوار الجغرافى بما يتضمن تحقيق

أبعاد الهدف الاستراتيجى ،وهو « السلام والأمن والتعاون » ولاشك أن وضع مثل هذه الصياغة يستلزم التعرف على حقائق القوة الراهنة والكامنة فى مصر والعالم العربى ، ومدى إمكانية الاعتماد المتبادل لتعزيز كل منها وتعظيم قوتها المؤثرة . ومع هذا وأخذاً فى الحسبان العديد من التحفظات والمحاذير ، فإنه من المفيد أن نعرض لبعض الملاحظات حول كيفية التعامل المصرى خاصة والعربى عامة مع دول الجوار ذات التاثير المباشر على الأمن القومى العربى .

الأولى : إن التعامل المصرى مع إيران منذ الخمسينات لم يكن على مستوى التحدى الإيرانى ، والمتمثل فى أبعاد عقيدية – اقتصادية – عسكرية – وسياسية ، فمن الناحية العقيدية من الضرورى دراسة فكر الشيعة السياسى والدينى ، وتكوين نخبة مثقفة سياسياً ودينياً لمعرفه كيفية التحاور معها .

ومن الناحية الاقتصادية نجح الشاه فى بناء قوة صناعية ضخمة مستخدمًا التكنولوجيا الغربية ، ومستفيدًا من عوائد البترول ، وجاءت ثورة الخمينى وخلفائه لتبنى مما بدأه الشاه ، الأمر الذى جعل الدول الأوربية ورجال الأعمال الأمريكيين ، رغم مواقف إيران المتشددة والمقاطعة الرسمية الأمريكية ، يسارعون فى التعامل سرًّا حينًا وعلانية حينًا مع النظام الإيرانى لتطويرقاعدته الصناعية ، ومن ثم تعزيز قدرته الاقتصادية ، ولذا فمن الضرورى دراسة التجربة الإيرانية ومعرفة كيفية التعامل معها ، ومن الناحية العسكرية فلقد طورت إيران العقيدة القتالية التى سادت فى عهد الشاه ، وحلت محلها عقيدة قتالية نضالية

قوامها المصلحة الوطنية الإيرانية ، وتصدير الثورة والاستشهاد وساعدها ذلك فى مواجهة القوة العراقية فى حرب السنوات الثمان ، واستمرت إيران فى تطوير قوتها العسكرية وبرنامجها النووى مستفيدة من علاقاتها مع كوريا الشمالية ومع دول الكومنولث المستقلة فضلاً عن علاقاتها مع أوربا الغربية ، ومن الناحية السياسية نشطت إيران على الساحة الدولية مستغلة الصراع فى البلقان لتظهر وجهها السياسى الإسلامى دفاعًا عن مسلمى البلقان ، ولكن فى إطار إعلامى أكثر منه مساندة حقيقية تقوم على التدخل المباشر أو حتى شبه المباشر حتى لا تضر بها القوى المتربصة بها .

الثانية : استخدمت إيران عناصر قوتها السابقة للحد من الدور المصرى الذى بدأ يتصاعد نتيجة حرب الخليج الثانية ، وصدور إعلان دمشق فى عام ١٩٩١ والذى كان من المفترض أن يكون أساس الأمن فى منطقة الخليج ، وهو ما نظرت إليه إيران نظرة سلبية واعتبرته موجها ضدها ومارست ضغوطها على دول مجلس التعاون الخليجى لإعادة النظر فى موقفها من الإعلان بوجه عام ، ومن الدور المصرى بوجه خاص ، ونجحت هذه الضغوط إلى حد بعيد ، فأصبح الحديث عن إعلان دمشق يعبر عن الأمل أكثر من تعبيره عن العمل . وفى نفس الوقت سعت إيران للقيام بدور هجومى ضد مصر بالتغلغل فى السودان بوجه خاص ، مستفيدة من النظام الإسلامى بقيادة البشير والترابى ، ومن الحساسيات السودانية التقليدية تجاه مصر ، والمطلوب إذن التوصل لصياغة معينة فى

العلاقات مع إيران تقوم على توازن المصالح ، واحترام كل طرف لأمن ومصالح الطرف الآخر .

الثالثة : بالنسبة للتحدى التركى فإنه أكثر ارتباطًا بأمن كل من سوريا والعراق للقرب الجغرافي لتحكم تركيا فى مصادر المياه الرئيسية لهاتين الدولتين ، وبعبارة أخرى فإن الدور التركى تجاه العراق وسوريا يتشابه إلى حد ما ومع الدور الأثيوبى السودانى فى مواجهة مصر ، ومن ثم فإنه مادامت مصر محافظة على حدود معينة فى التعامل مع تركيا ، ومادامت تركيا تسير فى خط علمانى أوربى ، فإن الالتقاء المصرى التركى يظل قائمًا ، أما إذا تغير الدور المصرى بالنسبة للعراق وسوريا فى مواجهة تركيا على نحو ما سعت مصر بالنسبة للخليج فى مواجهة إيران ، فإن رد الفعل التركى سيكون مختلفًا ، وبناء على ذلك فإنه من الضرورى أن تكون صياغة توازن المصالح المصرية والتركية واضحة أمام صانع القرار المصرى ، بما يحقق الأمن القومى العربى دون الزج به فى أتون صراع عربى – تركى على غرار ما حدث فى الصراع الفارسى العربى إبان حرب العراق إيران ، ومن هنا فإن الدور المصرى ، يجب أن يقوم على حماية المصالح العربية دون التورط فى نزاعات نتيجة تهور أى من القوى العربية .

الرابعة : تبقى حالة السيولة التى تتميز بها الأوضاع فى القرن الإفريقى والقوى الفاعلة فيه ليس فقط المحلية (الصومال – جيبوتى – أريتريا – أثيوبيا والسودان) بل وأيضا القوى الإقليمية ، مثل إسرائيل وإيران ، والقوى الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، وهذا

يستلزم التوصل إلى صياغة معينة للتعامل مع مختلف القوى الدولية والإقليمية بما يحقق الاستقرار في المنطقة ، ويضمن عدم المساس بالأمن القومى المصرى أولا ، والأمن القومى العربى ثانيا ، ولا ينبغى التباطؤ فى الانفتاح المكثف على دول القرن الإفريقى سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

الخامسة : إن التعامل العربى مع دول آسيا الوسطى الإسلامية مازال يدور حول تمثيل دبلوماسى وعلاقات اقتصادية محدودة من جانب ، وتركيز على التراث الثقافى والدينى من جانب آخر ، وهذا المنطق المحدود فى التعامل تملية اعتبارات الخشية من ردود الفعل الإيرانية والتركية ، وكذلك محدودية الإمكانيات المصرية وعدم التنسيق العربى فضلاً عن أن تأثير المنطقة على الأمن القومى المصرى خاصة والعربى عامة ليس إلا تأثيرا غير مباشر .

السادسة : أنه إذا كان السلام يعنى فى بعده السلبى غياب الحرب ، فإن الأمن بمفهومه الشامل يعنى تحقيق الاستقرار والطمأنينة لدى الفرد المواطن كما هو لدى الدولة ونظامها السياسى ، أما التعاون فهو البعد الأكثر شمولا فى تعامل الدولة مع الدول المحيطة بها أو مع العالم الخارجى فى إطار توازن المصالح وتحقيق المنافع ، وهذا ما ينبغى أن نعمل فى ضوئه سواء بالنسبة لكل دولة عربية أو فى الإطار العربى الشامل .

السابعة : أما استراتيجية مواجهة التحدى الإسرائيلى ، فينبغى أن تعتمد على منطق يتسم بالشمولية لا ينظر فقط للاعتبارات السياسية

والاقتصادية والأمنية ، وإنما يجب أن يأخذ فى الحسبان أن التحدى الإسرائيلى له بعدان إضافيان ، بُعد يتصل بما يمكن أن نسميه بتحدى السلام فى عالم ليس فقط هو بطبيعته متغير ، بل وأيضا هو عالم ، فى الوقت الراهن ، قيد التبلور والتشكل فى إطاره وأسسه وعناصره ، يكفى الإشارة إلى ما يتردد حول خطط لإنشاء إقليم شرق أوسطى يضم المنطقة العربية وإسرائيل وإيران وتركيا ، وربما دولاً أخرى من مناطق الجوار وما يطرحه ذلك من مفاهيم وسياسات جديدة . والبُعْد الثانى يمكن أن يطلق عليه البعد الحضارى ، وكلا البعدين يكمل كل منهما الآخر ، إذ يرتبطان بأسس المجتمع وشخصيته القومية وسلوك أعضائه فضلاً عن منهج تطوره ومعالجته للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عصر يعطى موضوعات التعددية السياسية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية مكانًا عاليا فى فكر وممارسات المجتمع ونظامه السياسى .

الثامنة : أما تحدى البحر المتوسط فإن مواجهته تستلزم ليس فقط بحث المفاهيم والسياسات المتعلقة بمدى الارتباط بين أمن البحر المتوسط والأمن الأوروبى وأمن منطقة الشرق الأوسط ، وأيضا دراسة سياسات التكامل أو التعاون الاقتصادى وبخاصة حركة السكان من جنوبه إلى شماله ، وأثر ذلك على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المنطقتين . ولقد تطورت العلاقات العربية مع البحر المتوسط من علاقات استعمار وتبعية إلى علاقات تعاون وأمن للمنطقة وتبادل المصالح والمنافع .